

أثر عناصر البيئة الاستثمارية في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن: دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2023

علياء سلمان طلب أبوعليم تركي الفواز¹

قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية الأعمال، جامعة آل-البيت • الأردن

¹alfawwaz@aabu.edu.jo

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر عناصر البيئة الاستثمارية في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن للفترة 2000-2023 لإستقصاء أثر كل من (النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، الاستقرار السياسي وحوالات العاملين) على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي لطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من (النمو الاقتصادي وحوالات العاملين) على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، ووجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من (معدل التضخم والاستقرار السياسي) على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. وأوصت الدراسة بضرورة وضع إستراتيجيات من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي بدورها تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال توسيع المشاريع الإنمائية والرأسمالية التي توفر فرص عمل للأردنيين، وضرورة العمل الجاد من أجل تطوير البنية التحتية في الأردن كونها تُشكل الدعامة الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

الكلمات المفتاحية: عناصر البيئة الاستثمارية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، الأردن.

The Impact of Investment Environment Factors on Foreign Direct Investment in Jordan: An Econometric Study 2000-2023.

Alia'a Salman Talab Abu-Alim Torki M. Al-Fawwaz¹

Finance and Economic Dept., faculty Business, Al al-Bayt University • Jordan

¹alfawwaz@aabu.edu.jo

Abstract:

This study aimed to examine the impact of investment environment factors on foreign direct investment (FDI) in Jordan during the period 2000-2023. Specifically, it investigated the effects of economic growth, inflation rate, political stability, and workers' remittances on FDI using the descriptive and analytical approach based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model.

The study found a statistically significant positive impact of both economic growth and workers' remittances on FDI in Jordan. Conversely, it identified a statistically significant negative impact of inflation and political stability on FDI. Based on these findings, the study recommends the formulation of strategies to attract more foreign investments, which, in turn, contribute to increasing GDP by expanding development and capital projects that create job opportunities for Jordanians. Additionally, the study emphasizes the importance of improving Jordan's infrastructure, as it serves as a fundamental pillar for attracting both foreign and domestic investments.

Keywords: Investment Environment Factors, Foreign Direct Investment, Autoregressive Distributed Lag (ARDL), Jordan.

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة

المقدمة

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية تحظى باهتمام اقتصاديات الدول جميعها على حد سواء كونها بديلاً لحل معضلة التنمية الاقتصادية، فلا يوجد اقتصاد في العالم لا يُشجع على جذب هذا النوع من الاستثمارات والتنافس للحصول على أكبر نصيب منه، كما تسعى معظم الدول لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية عالية لحل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها، وتلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً فعالاً وهاماً في دفع عجلة الاقتصاد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للدولة، وذلك نظراً لما توفره من موارد مالية وفرص تشغيل وخبرات إدارية وتسويقية وتكنولوجية للدولة المستضيفة.

ويتطلب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن تتسم النظرة بالشمولية المتكاملة لكافة القطاعات ذات العلاقة به، ولا يتوقف ذلك على سن القوانين والتشريعات لإقناع المستثمرين بتوجيه استثماراتهم لدولة ما، ولكنه يتطلب أيضاً البحث عن بيئة استثمارية مناسبة تعمل على توفير البنى التحتية والموارد البشرية والاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي للدولة المضيفة.

وفي ظل الظروف الصعبة الراهنة والاضطرابات الأمنية والسياسية التي شهدتها المنطقة العربية، استطاعت الحكومة الأردنية العمل على توفير بيئة آمنة ومستقرة وإيجاد إطار قانوني مناسب من تشريعات وإجراءات إدارية لإقناع المستثمر المحلي والأجنبي بتوظيف أمواله في الأردن مع الحفاظ على مصالح الدولة المختلفة.

تُعتبر البيئة الاستثمارية مصدراً أساسياً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي توفر تمويل للمشاريع الإنتاجية والخدمية للتوسع في قاعدة الإنتاج التي بدورها تعمل على تقليل معدلات البطالة وزيادة معدلات دخل الأفراد في المجتمع وتحقيق الرفاهية.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الأردنية لتحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الأردن لا يزال يواجه تحديات في جذب مستويات عالية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة. وتعتبر البيئة الاستثمارية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب، حيث تشمل عناصر مثل الاستقرار السياسي، حوالات العاملين، النمو الاقتصادي، معدل التضخم، البنية التحتية والتشريعات والقوانين، وغيرها من العوامل التي قد تشكل حوافز أو معوقات للاستثمار. ولذلك، تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

- ما أثر عناصر البيئة الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن للفترة 2000-2023؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة مما تقدمه من فائدة لكل المعنيين والمهتمين في البيئة الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن كونها تبحث في عنصر أساسي في جذب الاستثمارات الأجنبية ألا وهو عناصر البيئة الاستثمارية، إذ أن

عناصر البيئة الاستثمارية من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقدرة التنافسية لجذب تلك الاستثمارات، كما تُشكل الدراسة أهمية كبيرة لدى متخذي القرارات الاستثمارية يُمكن الرجوع إليها عند الحاجة فيما يخص القرارات الاستثمارية. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث يساهم في توفير العديد من فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الأفراد، ونقل التكنولوجيا وزيادة الصادرات، وتعزيز التنمية الاقتصادية. لذلك، فإن تحسين البيئة الاستثمارية يُمكن أن يكون له أثر ايجابي على الاقتصاد الأردني بشكل عام.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعريف بالبيئة الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر، وبيان وضع الأردن ضمن بعض المؤشرات الدولية كمؤشر للتنافسية العالمي ومؤشر الحرية الاقتصادية لتقييم مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى بيان أثر عناصر البيئة الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة 2000-2023.

فرضيات الدراسة

تستند الدراسة على اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: يؤثر النمو الاقتصادي إيجاباً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن للفترة 2000-2023.

الفرضية الثانية: يؤثر معدل التضخم سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن للفترة 2000-2023.

الفرضية الثالثة: يؤثر الاستقرار السياسي سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن للفترة 2000-2023.

الفرضية الرابعة: تؤثر حوالات العاملين إيجاباً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن للفترة 2000-2023.

منهجية الدراسة

قامت الدراسة باستخدام الأسلوب الوصفي، وتم استخدام المنهج التحليلي القياسي لبيان أثر عناصر البيئة الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن للفترة 2000-2023.

هيكل الدراسة

تتضمن هذه الدراسة خمسة أجزاء، حيث يتضمن الجزء الأول من الدراسة الإطار العام للدراسة، ويتضمن الجزء الثاني الإطار النظري، ويتمثل الجزء الثالث بالدراسات السابقة، بينما يتمثل كل من الجزئين الأخيرين في الجانب التطبيقي للدراسة والنتائج والتوصيات.

ثانياً: الإطار النظري

البيئة الاستثمارية

تسعى الدول إلى إتباع أفضل الطرق وإتخاذ الإجراءات المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تحسين الأنظمة والقوانين التي تتحكم بسير عملية الاستثمار، وتهيئة البيئة الاستثمارية ليكون اقتصادها قابلاً لجذب تلك

الاستثمارات، كالأهتمام بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والبنية التحتية الملائمة، والقدرة الاستيعابية للأسواق، ولا يعني توفير بيئة استثمارية للمستثمرين تحقيق أرباح كبيرة وانخفاض التكاليف والمخاطرة.

ترتبط البيئة الاستثمارية بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية تحت ظل دولة واحدة، إذ يتم تحديد حجم الفرص الاستثمارية بهذه العوامل التي تعمل على تشجيع المستثمرين على الاستثمار والتوسع بالاستثمارات القائمة، وبالتالي فهو مفهوم مركب يتعلق بالعديد من الجوانب ويتطور ويتغير نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية للدولة، ويرتبط بمجالين رئيسيين هما مدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ومدى المخاطر التي تؤثر على التكاليف والعائد (داودي، 2011).

وعرفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار البيئة الاستثمارية بأنها "البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات بسيطة للتضخم وسعر الصرف غير مغالى به، وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يُمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط التجاري والمالي والاستثماري (الراوي، 2010).

ويُمكن تعريف البيئة الاستثمارية وفق رأي الباحثين بأنها مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية في الدولة والتي تؤثر بشكل كبير على القرار الاستثماري، فإما أن تكون جاذبة وإما أن تكون طاردة للاستثمار وفق ملائمتها للبيئة الاستثمارية.

محددات البيئة الاستثمارية

للبيئة الاستثمارية العديد من المحددات والتي يُمكن إيجازها بما يلي:

(1) **المحددات السياسية:** وتُعبّر عن النظام الرأسمالي أو الاشتراكي الذي تتعامل به الدولة في الأسواق الخارجية، فالاستثمار الأجنبي يميل إلى الرأسمالية الاقتصادية المفتوحة التي لا تضع عراقيل وقيود أمام حركة الاقتصاد، لذا فإن إدارة الدولة السياسية تؤثر على حركة رؤوس الأموال إيجاباً أو سلباً، ويعتبر الاستقرار السياسي من أهم العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية، فالمستثمر عند قيامه بالاستثمار في أي دولة يجب أن يدرس المخاطر غير الاقتصادية ويأخذها بعين الاعتبار كالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال تملك القطاع العام لمعظم المشروعات الاقتصادية، ومنافستها مع القطاع الخاص، وهذا يؤثر سلباً على الموارد والإمكانيات المتاحة، ونمو هذا القطاع، كما تُشكل الحروب والاضطرابات الداخلية خطراً على رؤوس الأموال، ولن تتجج الدولة في إستقطاب الاستثمارات الأجنبية مهما بذلت من جهود، وذلك لأن ثقة المستثمر مرتبطة ارتباطاً كبيراً باستقرار الدولة واستقرار سياساتها، حيث تعد المشاكل السياسية وتأثيرها على مناخ الاستثمار سبب من أسباب قلة فاعلية عملية تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية (مندور، 2010).

(2) **المحددات الاقتصادية:** يُشكل الاستقرار الاقتصادي مجموعة من التوازنات الكلية التي تسعى إلى توفير فرص استثمارية ناجحة من خلال مدى وضوح السياسات الاقتصادية في الدولة المضيفة، ومدى مرونة واستقرار السياسة

المالية والنقدية، وإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها على الصعيد التنظيمي والتشريعي (رجال وجباري، 2014)، وفيما يلي عرض لأهم تلك المحددات:

أ. **حجم السوق ومعدلات النمو:** يُعد حجم السوق ومعدلات النمو من المحددات المهمة التي تؤثر على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، فكلما كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى زيادة التدفقات الاستثمارية (محمد، 2005).

ب. **استقرار السياسة النقدية:** تتمثل السياسة النقدية المستقرة باستقرار معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف، حيث تُعد معدلات التضخم المرتفعة مؤشراً على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، الأمر الذي يؤثر على سياسات التسعير وعلى تكاليف الإنتاج وحجم الأرباح، فهي توجه المستثمر إلى الاستثمار في المشاريع ذات الربح السريع كالعقارات؛ لذلك لا بد من تفعيل السياسة الاقتصادية لضبط حجم التضخم من خلال استقلالية السلطات النقدية للدول المضيفة، والتحكم في عجز الموازنة عند الحدود المقبولة، والتحكم في معدل نمو العرض النقدي. كما أنَّ التقلبات في سعر الصرف تؤثر سلباً على جذب الاستثمار الأجنبي، حيث تتأثر الاستثمارات الأجنبية بمدى استقرار أسعار الصرف في مختلف الدول؛ لذلك سعت بعض الدول إلى استقرار أسعار صرف عملتها مقابل العملات الأخرى؛ كي تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى أسواقها (شلغوم، 2009).

ت. **استقرار السياسة المالية:** ويتمثل هذا الاستقرار بما يأتي: أولاً: **الإجراءات الجمركية:** فكلما كانت هذه الإجراءات سهلة ومبسطة فإنَّ ذلك يؤدي إلى توفير مجالات تساعد على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، شريطة ألا تكون هذه التسهيلات على حساب مصلحة أمن الدولة واقتصادها. ثانياً: **الحوافز والضرائب:** تكون الحوافز المالية بإعفاء أو تخفيض العبء الضريبي على المستثمر، وبهذه الإجراءات التي تقدمها السياسة المالية، يمكن زيادة إيرادات المستثمر مما يشجعه على الاستثمار في الدولة (العبيدي، 2012).

ث. **الانفتاح الاقتصادي على الخارج:** ويقصد به مدى انفتاح وحجم تعامل اقتصاد الدولة المضيفة مع العالم الخارجي، هذا الانفتاح يقاس بنسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، وحاصل جمع الواردات مع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فرؤوس الأموال الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات المنفتحة على الخارج وتتبع وسائل تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، فالدول التي تضع القيود وتفرض حواجز جمركية صعبة تعاني من الحد من التعاملات الخارجية معه (عبد، 2005).

ج. **انخفاض الأجور وتوفر الأيدي العاملة:** يسعى المستثمر للبحث عن العمالة المتوفرة والمنخفضة التكاليف؛ للحصول على أقصى ربح ممكن، وبما أنَّ هناك قيود مفروضة على تنقل اليد العاملة، فإنَّ

هذا يؤدي إلى اختلاف مستويات الأجور من دولة إلى أخرى، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بعمالة كفؤة ومنخفضة التكاليف تكون مشجعة لجذب الاستثمار إليها، والدول التي تقدم أجورًا منخفضة، تجذب الاستثمارات الأجنبية لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى الأجور، فكلما كان الأجر منخفضًا ساعد على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة المضيفة (غريب، 2012).

ح. **البنية التحتية:** إن توفير بنية تحتية ذات نوعية جيدة هو من الشروط المسبقة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل إنه من الشروط الرئيسة لتمكين الدولة من دفع عجلة الاقتصاد، كما أن توفير البنية التحتية المناسبة يساعد على تشجيع المستثمرين على ضخ أموالهم في الدولة المضيفة (معلم ونظمي، 2013).

3) **المحددات التشريعية والقانونية:** تلعب البيئة التشريعية دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي وتوسعه، وذلك لأن المستثمر الأجنبي لا يستثمر في دولة خارج دولته إلا إذا توافرت الحماية القانونية لاستثماراته، إذ تهتم التشريعات وقوانين الاستثمار في توفير الحماية القانونية الكافية لاستقطاب المستثمر الأجنبي بشكل لا يضر باقتصاد الدولة المضيفة، ويتمثل ذلك من خلال تنظيم ووضع قانون مشرع متكامل قدر الإمكان لهذا المحدد من الاستثمار يشمل التشريعات الداخلية لتحفيز الاستثمار الأجنبي وقوانين الدولة المصدرة وقوانين متعلقة بالاتفاقيات الدولية (السامرائي، 2006).

4) **المحددات الإدارية:** وتتمثل بالابتعاد عن البيروقراطية، وعدم الروتين في إنجاز المعاملات، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب؛ لتوفير قيادات إدارية ذات مهارات عالية في إدارة المشاريع وتوفير الخبرات والكوادر الفنية المختصة مع التركيز على تدريبها لبناء وزيادة قدرات الموظف في موقع عمله (العموري وشوبع، 2011).

تقييم مناخ الاستثمار في الأردن ضمن المؤشرات الدولية

يوضح هذا الجزء من الدراسة وضع الأردن ضمن بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار:

1) مؤشر الحرية الاقتصادية

يوضح الجدول رقم (1) واقع بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية في الأردن للفترة 2000-2023، والذي يصدر عن مؤسسة التراث، ويعمل على قياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد ومدى تأثيرها على الحرية الاقتصادية لكل من الأفراد والمجتمع.

جدول 1: مؤشر الحرية الاقتصادية وفق المؤشرات الفرعية بنسبة أداء (100%) في الأردن خلال الفترة 2000-2023

السنة	الحرية التمويلية	حرية الاستثمار	حرية التجارة	الحرية النقدية	حرية العمالة	حرية الاعمال	الانفاق الحكومي	الحرية المالية	الحرية من الفساد	حقوق الملكية	مؤشر الحرية الاقتصادية (بنسبة أداء 100%)
2000	70	70	60.6	78.4	-	70	65.3	76.2	47	70	67.5
2001	70	70	65.8	87.4	-	70	61.1	76.2	44	70	68.3
2002	70	70	61.4	89	-	70	63.3	76.4	46	50	66.2
2003	70	70	47.2	87.4	-	70	64.9	78.9	49	50	65.3
2004	70	70	58	86.7	-	70	66.3	78.9	45	50	66.1
2005	70	70	62.4	81.8	73.9	70	63.5	79.2	46	50	66.7
2006	70	50	62.2	84.4	74.8	56	58.3	78.2	53	50	63.7
2007	60	50	74.2	83.5	74.6	54.9	57.4	83.2	57	50	64.7
2008	60	50	74.8	80.4	74.6	56.3	53.2	83.7	53	55	64.1
2009	60	50	78.8	80.3	74.1	68.9	56.9	83	47	55	65.4
2010	60	65	78.8	73.2	74.7	65.6	55.1	83	51	55	66.1
2011	60	70	78.8	81.4	74.2	65.8	60.9	92.7	50	55	68.9
2012	60	70	79.6	81.2	75.7	69.5	67	93.5	47	55	69.9
2013	60	70	79.6	82	75.5	69.2	68.8	93.6	45	60	70.4
2014	60	70	79.9	81.3	72.9	62	66.9	94	45.6	60	69.2
2015	60	70	79.6	80.6	74.4	59.1	70.7	93.7	45	60	69.3
2016	60	70	73.4	83.1	68.4	64.9	62	91.7	49	60	68.3
2017	60	70	82	86.7	58.1	63.9	73.3	91.3	49.8	60.1	66.7
2018	60	70	82	88.7	58.9	63	69.4	92.4	51.9	57.6	64.9
2019	60	70	81.4	85	52.7	61.8	73.4	91.4	50.3	58.4	66.5
2020	60	70	81.2	77.6	52.5	60.1	73.5	91.8	49.6	64.8	66
2021	60	70	71	82	52.8	58.9	73.3	84.7	51	66.2	64.6
2022	60	70	71.8	84.2	57.2	59.6	71.6	84.8	49.5	53.7	60.1
2023	60	70	71.4	83.6	57.4	59.8	70	84.7	49	54.1	58.8

Source: Economic Freedom of the World, Index of Economic Freedom (2000-2023).

أظهرت البيانات تذبذب بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الأعوام 2000-2008، إذ بلغت قيمة المؤشر (64.1) في عام 2008 مقارنة بما قيمته (67.5) في عام 2000 وذلك بسبب انخفاض نسبة كل من

مؤشرات (حرية الأعمال، والانفاق الحكومي، وحقوق الملكية)، ليرتفع بعد ذلك خلال الفترة 2009-2013 ليصل إلى (70.4) في عام 2013 مقابل (65.4) في عام 2009، وذلك بسبب ارتفاع نسبة كل من مؤشرات (حقوق الملكية، والحرية المالية، والانفاق الحكومي، والحرية النقدية، وحرية التجارة، وحرية الاستثمار)، ليتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً في عامي 2014 و2015 ليصل إلى (69.2) و(69.3) على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع كل من مؤشرات (حرية التجارة، والحرية المالية، والحرية من الفساد).

وفي الأعوام الثلاثة 2016 و2017 و2018 عادت قيم مؤشر الحرية الاقتصادية للانخفاض لتصل إلى (68.3) و(66.7) و(64.9) على التوالي، لترتفع في عام 2019 لتصل (66.5) وذلك يعود إلى ارتفاع كل من مؤشرات (الانفاق الحكومي وحقوق الملكية)، ليعاود الانخفاض خلال الأعوام 2020-2023 ليصل إلى (58.8) في عام 2023 مقابل (66) في عام 2020، وذلك بسبب انخفاض كل من مؤشرات (حرية التجارة، والانفاق الحكومي، والحرية المالية، وحقوق الملكية).

(2) مؤشر التنافسية العالمي

يوضح الجدول رقم (2) ترتيب الأردن ضمن مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2000-2023.

جدول 2: ترتيب الأردن عالمياً ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2000-2023

السنة	ترتيب الأردن عالمياً ضمن مؤشر التنافسية العالمي	السنة	ترتيب الأردن عالمياً ضمن مؤشر التنافسية العالمي
2000	46	2012	64
2001	45	2013	68
2002	47	2014	68
2003	34	2015	64
2004	34	2016	64
2005	45	2017	71
2006	52	2018	73
2007	49	2019	70
2008	48	2020	52
2009	50	2021	59
2010	65	2022	56
2011	71	2023	54

Sources: The Global Competitive Report (2000-2023).

أظهرت البيانات تقدم الأردن في عام 2005 مرتبة واحدة ليصل إلى المرتبة (45) بالمقارنة مع عام 2000 التي سجلت بالمرتبة (46) عالمياً، وفي عام 2010 تراجع الأردن 20 مرتبة عن عام 2005 ليصل إلى المرتبة (65)، وحسب تقرير التنافسية العالمية لاحظ تذبذب في ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2014-2023، حيث احتل الأردن المرتبة (68) في عام 2014 إلى أن تقدم وحصل في عام 2023 على الترتيب (54) عالمياً.

الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة للدول جميعها لما له من دور في توظيف العديد من الأيدي العاملة ورفع الأجور، وتخفيض معدلات البطالة، وبالتالي المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي للدولة.

عرفت منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.

وعُرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "ذلك النوع من الاستثمار طويل الأجل الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي امتلاكها جزئياً أو كلياً، ويعمل على إدارتها بالبلد المضيف، ويُشترط أن تكون حصة المستثمر الأجنبي تفوق 10% من إجمالي رأس مال المشروع حتى يتم اعتبار الاستثمار أجانباً مباشراً" (شحاته والحلالمه، 2022).

كما عرفت منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ)، والذي يمتلك أصول في بلد آخر (البلد المضيف)، وذلك بقصد تسيير هذه الاستثمارات" (البسام، 2011).

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق رأي الباحثين بأنه نوع من أنواع الاستثمارات التي يقوم بإدارتها أشخاص أجانب بسبب ملكيتهم الكاملة أو الجزئية لها.

أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يترتب على المستثمر الأجنبي نقل الموارد المالية والاقتصادية والخبرات والتكنولوجيا إلى الدولة المضيفة، وتأخذ الاستثمارات الأجنبية عدة الأشكال هي:

- 1) الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: ويهدف هذا النوع إلى الاستفادة من الميزة النسبية للدولة التي تتمتع بها كالموارد الطبيعية مثل الغاز والبتروك والمنتجات الزراعية (خضر، 2004).

(2) **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** ويُعتبر هذا النوع من الاستثمار بديلاً عن التصدير من الدولة المصدرة للاستثمار، كما أن سبب وجود مثل هذه الاستثمارات في الدول المضيفة هو ارتفاع تكلفة النقل، مما يُشجع على الاستثمار فيها بدلاً من التصدير إليها (الأسرج، 2006).

(3) **الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** يأتي هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بوضع جزء من نشاطها في الدول النامية بهدف زيادة الربحية.

(4) **الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:** ويهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تعظيم الأرباح، إذ تسعى الشركات العالمية للاستثمار في البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة (التميمي، 2008).

أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر

تتم عملية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف بين المستثمر الأجنبي والمحلي عن طريق أحد الأنماط أو الأشكال الآتية:

(1) **الاستثمار في عملية الاندماج والتملك:** ويُتيح هذا النمط من الاستثمارات للمستثمر الأجنبي شراء شركات أو الاندماج مع شركات قائمة في الدولة المضيفة لإنشاء قانوني جديد (جمعة وعمار، 2014).

(2) **الاستثمار المشترك:** ويُعد هذا النوع من الاستثمارات الأكثر شيوعاً، ويكون على شكل مشروعات مشتركة ما بين المستثمر المحلي الذي يكون إما خاص أو حكومي أو خليط ما بين الاثنين معاً.

(3) **الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل:** ويُتيح هذا النمط من الاستثمارات للمستثمر الأجنبي التملك والسيطرة بالكامل على الاستثمار، ويُعد من أكثر الأنماط تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات (القشي، 2009).

(4) **الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:** ويتم هذا النمط من الاستثمارات بالاتفاق بين طرفين الأجنبي والمحلي، ويتم بموجب اتفاق من خلال قيام الطرف الأول "الأجنبي" بتزويد الطرف الثاني "المحلي" بمكونات منتج معين ليتم تجميعه ليصبح منتجاً نهائياً (مبروك، 2007).

(5) **الاستثمار في المناطق الحرة:** وهو الاستثمار في المنطقة الحرة، وهي المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول المستوردات إليها دون دفع رسوم أو تعريفات جمركية (جمعة، 2008).

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

يوضح الجدول رقم (3) بيانات صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة 2000-2023.

جدول 3: واقع التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن خلال الفترة الدراسة

السنة	التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أمريكي)	التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	السنة	التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أمريكي)	التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	913.26	10.79	2012	1,548.45	4.89
2001	273.63	3.05	2013	1,946.60	5.65
2002	238.22	2.49	2014	2,178.45	5.91
2003	546.97	5.36	2015	1,600.28	4.15
2004	936.81	8.21	2016	1,552.96	3.89
2005	1,984.49	15.76	2017	2,029.72	4.88
2006	3,544.01	23.54	2018	954.93	2.20
2007	2,622.14	15.32	2019	729.72	1.64
2008	2,826.74	12.48	2020	760.28	1.74
2009	2,413.10	9.83	2021	621.83	1.34
2010	1,688.39	6.22	2022	1,137.04	2.34
2011	1,486.06	5.03	2023	1,239.76	4.07

Sources: World Bank Data (2000-2023).

أظهرت البيانات الخاصة بالتدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن بأنها في انخفاض ملحوظ للأعوام 2000-2001، فقد انخفضت التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر من (913) مليون دولار أمريكي في عام 2000 لتصل إلى (238) مليون دولار أمريكي في عام 2002، ويُعزى هذا الانخفاض إلى الظروف السياسية والتوترات الإقليمية السائدة وعدم توفر الاستقرار السياسي في المنطقة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في العالم (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2001).

خلال الأعوام 2004-2006 ارتفع حجم التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن من (937) مليون دولار أمريكي في عام 2004 لتصل إلى (3544) مليون دولار أمريكي في عام 2006 لتسجل أعلى قيمة لها، وهذا يعزى إلى أن المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن استطاعت أن تستقطب استثمارات أجنبية وساعدت في توفير (40) ألف فرصة عمل في (79) مشروع، حيث جذب الأردن (15) شركة رئيسية عالمية و(56) شركة تابعة لشركة عالمية في الخارج (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2006).

وفي عام 2007 بدأت التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن بالانخفاض لتصل إلى (2622) مليون دولار أمريكي، لتعاود الارتفاع في عام 2008 لتصل إلى ما يقارب (2827) مليون دولار أمريكي، ومن ثم استمرت التدفقات بالانخفاض خلال الأعوام الثلاثة 2009، و2010 و2011 لتصل إلى (2413)، و(1688)، و(1486) مليون دولار أمريكي على التوالي، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي والداخلي وتدابير الربيع العربي وسياسية التقشف الحكومي التي أثرت سلباً على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2011).

وخلال الفترة 2012-2014 ارتفع حجم التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن ليصل إلى (2178) مليون دولار أمريكي في عام 2014 مقابل (1548) مليون دولار أمريكي في عام 2012، لتعاود الانخفاض في عامي 2015 و2016 لتصل إلى (1600) و(1553) مليون دولار أمريكي على التوالي، وذلك بسبب الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي كان لها دور كبير في إعاقة المحاولات والإصلاحات التي بذلتها الحكومة الأردنية لزيادة الاستثمارات الأجنبية، لترتفع بعد ذلك في عام 2017 لتصل إلى (2029) مليون دولار أمريكي (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2017).

وفي عامي 2018 و2019 عاد حجم التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن للانخفاض ليصل إلى (955) و(730) مليون دولار أمريكي على التوالي، ليرتفع بعد ذلك بشكل طفيف ليصل إلى (760) مليون دولار أمريكي. لينخفض في عام 2021 ليصل إلى (622) مليون دولار أمريكي، وقد يعود ذلك إلى تدابير جائحة كورونا وما رافقها من إغلاقا وتدابير صحية (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2021).

وفي عامي 2022 و2023 عاد حجم التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن للارتفاع ليصل إلى (1137) و(1240) مليون دولار أمريكي على التوالي، وذلك بسبب التعافي من جائحة كورونا، وإنشاء الحكومة الأردنية لوزارة مخصصة للاستثمار في عام 2021، استوعبت مهام هيئة الاستثمار الأردنية ووحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتولي كافة القضايا المتعلقة بالمستثمرين المحليين والأجانب، ووضع السياسات الكفيلة بتحفيز الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2023).

ثالثاً: الدراسات السابقة

تم في هذا الجزء التركيز على بعض الدراسات السابقة التي تناولت جوانب من موضوع الدراسة وترتيبها من الأقدم إلى الأحدث.

هدفت دراسة (Akame et al., 2016) بعنوان “The Impact of Business Climate on Foreign Direct Investment in the CEMAC Region” إلى بيان أثر مناخ الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول وسط إفريقيا (CEMAC) خلال الفترة 2007-2014 وذلك من خلال بيان أثر كل من (مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ومؤشر مدركات الفساد، ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر الحوكمة) على الاستثمار الأجنبي المباشر

باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis) لطريقة (FGLS). وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول وسط إفريقيا.

وقام (Njuguna & Nnaelozie, 2022) بدراسة بعنوان **“Investment Climate and Foreign Direct Investment in Africa: The Role of Ease of Doing Business”** هدفت إلى بيان أثر البيئة الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا لعامي 2010 و2011 من خلال بيان أثر كل من (مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، والموارد الطبيعية، ومعدل التضخم، والنتائج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، والانفتاح التجاري، واشتراكات الهاتف المحمول) على الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة مكونة من (45) دولة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis) لطريقة (SLS2) وطريقة (Pooled Effect). وتوصلت النتائج إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من (مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، ومعدل التضخم) على الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من (الموارد الطبيعية، والنتائج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، والانفتاح التجاري) على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهدف دراسة (Nubong & Beri, 2022) بعنوان **“The Impact of the Investment Climate on Foreign Direct Investment in Africa”** إلى بيان أثر البيئة الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا خلال الفترة 2000-2018 من خلال بيان أثر كل من (البيئة الاستثمارية مقاسة بمؤشر الحوكمة العالمي، والنتائج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري، وسعر الصرف، والموارد الطبيعية) على الاستثمار الأجنبي المباشر لـ (50) دولة باستخدام طريقة (GMM). وتوصلت الدراسة إلى أثر إيجابي ومعنوي لكل من (البيئة الاستثمارية مقاسة بمؤشر الحوكمة العالمي، والنتائج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري، والموارد الطبيعية) على الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود أثر سلبي ومعنوي لسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر للدول عينة الدراسة.

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعناصر البيئة الاستثمارية، إلا أن هذه الدراسة تركز بشكل خاص على السياق الأردني، الذي يتميز بتحديات وفرص فريدة، مما يسمح بتحليل أكثر تفصيلاً وعمقاً للعوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية الأردنية، إذ جاءت هذه الدراسة لتشمل مجموعة من العناصر السياسية والاقتصادية للبيئة الاستثمارية وهي (النمو الاقتصادي، الاستقرار السياسي، حوالات العاملين ومعدل التضخم) وعكس أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة 2000-2023 في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية المتسارعة التي شهدها العالم العربي باستخدام طريقة التحليل المناسبة.

رابعاً: الجانب التطبيقي للدراسة

تم في هذا الجانب عرض للنموذج القياسي ومصادر البيانات والطرق الإحصائية المستخدمة للتحقق من فرضيات الدراسة، إذ تم استخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية Time Series Analysis.

النموذج القياسي

قام الباحثون بتوظيف نموذج قياسي من خلال الاعتماد على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة لقياس أثر عناصر البيئة الاستثمارية في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة 2000-2023، ويُمكن صياغة نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$FDI_t = f (Growth_t, INF_t, PS_t, WR_t) \dots (1)$$

ويُمكن كتابة نموذج الدراسة باستخدام الصيغة الخطية على النحو الآتي:

$$FDI_t = \beta_0 + \beta_1 Growth_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 PS_t + \beta_4 WR_t + U_t \dots (2)$$

حيث أن:

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (t)، وتم التعبير عنه من خلال صافي التدفقات الوافدة إلى الدولة (الأردن)، وتم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي.

Growth: معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (t)، وتم التعبير عنه من خلال معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتم الحصول على البيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني.

INF: معدل التضخم خلال الفترة الزمنية (t)، وتم التعبير عنه من خلال معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وتم الحصول على البيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني.

PS: الاستقرار السياسي خلال الفترة الزمنية (t)، وتم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي، وهو أحد المؤشرات الستة الرئيسية التي يتضمنها مؤشر الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators (WGI))، ويعكس مدى استقرار النظام السياسي في الدولة ومدى احتمالية تعرضها للعنف السياسي والإرهاب، وتتراوح قيمته ما بين (2.5+ إلى 2.5-)، إذ تُشير القيم العليا التي تقترب من (2.5+) إلى استقرار سياسي عالي وغياب العنف بينما تُشير القيم الدنيا التي تقترب من (2.5-) إلى عدم الاستقرار السياسي ووجود العنف والإرهاب.

WR: حركات العاملين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (t)، وتم الحصول على البيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني.

β_0 : المقطع (الحد الثابت) (Intercept).

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: المعلمات التي تم تقديرها (Estimated Parameters).

U_t : حد الخطأ العشوائي (Error Terms).

t: الفترة الزمنية.

الإحصاءات الوصفية

يوضح الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة من خلال استخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت.

جدول 4: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

	FDI	Growth	INF	PS	WR
Mean	6.70%	4.02%	3.05%	-0.37	17.32%
Median	4.96%	3.06%	2.77%	-0.34	15.94%
Max.	23.54%	8.57%	13.97%	0.001	31.44%
Min.	1.34%	-1.10%	-0.88%	-0.76	10.93%
Std.Dev.	5.46%	2.52%	3.07%	0.18	5.65%

أظهرت النتائج في الجدول رقم (4) بأن الوسط الحسابي للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ (6.70%)، وبلغ الانحراف المعياري (5.46%)، كما بلغت أعلى قيمة (23.54%) وأقل قيمة (1.34%). كما تراوحت قيم النمو الاقتصادي ما بين (-1.10%-8.59%) خلال فترة الدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (2.52%) والوسط الحسابي (3.06%).

وأشارت النتائج بأن الوسط الحسابي لمعدل التضخم بلغ (3.05%)، وبلغ الانحراف المعياري (3.07%)، كما بلغت أعلى قيمة (13.97%) وأقل قيمة (-0.88%). كما تراوحت قيم الاستقرار السياسي ما بين (-0.76-0.001) خلال فترة الدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (0.18) والوسط الحسابي (-0.37).

وأظهرت النتائج بأن الوسط الحسابي لحوالات العاملين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ (17.32%)، وبلغ الانحراف المعياري (5.65%)، كما بلغت أعلى قيمة (31.44%) وأقل قيمة (10.93%).

معامل الارتباط بيرسون

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة سواء أكانت العلاقة طردية أم عكسية، إذ أشارت النتائج في الجدول رقم (5) إلى وجود ارتباط طردي بين كل من (النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، وحوالات العاملين) والاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود ارتباط عكسي بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول 5: معامل الارتباط بيرسون

	FDI	Growth	INF	PS	WR
FDI	1.000				
Growth	0.752	1.000			
INF	0.426	0.382	1.000		
PS	-0.097	0.120	-0.164	1.000	
WR	0.289	0.558	0.040	0.370	1.000

اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

تم استخدام اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller) لاختبار سكون السلاسل الزمنية، ولاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة، وأظهرت نتائج اختبار (ADF) في الجدول رقم (6) سكون كل من معدل التضخم والاستقرار السياسي عند المستوى (0)، وبعد أخذ الفرق الأول لباقي المتغيرات أصبحت جميع المتغيرات ساكنة، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم سكون متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة 5%، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على سكون متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة 5%.

جدول 6: اختبار (ADF)

Variable	Lag	At Level at 5%		At first difference at 5%		Stationary
		t-statistics	t-tabulated	t-statistics	t-tabulated	
FDI	2	-2.18	(-3.00)	-3.89	(-3.00)	I(1)
Growth	1	-1.67	(-3.00)	-6.26	(-3.00)	I(1)
INF	0	-8.51	(-3.00)	-	-	I(0)
PS	0	-4.13	(-3.00)	-	-	I(0)
WR	2	-2.77	(-3.00)	-4.38	(-3.00)	I(1)

اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

تم استخدام اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لإلغاء مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وأظهرت النتائج في الجدول رقم (7) بأن عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة لنموذج الدراسة هو (2) فترتين زمنيتين حسب معيار أكايك (AIC).

جدول 7: تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	312.5222	19.93375	20.18171	19.99216
1	65.26423	55.08520	18.12746	19.61525	18.47794
2	42.89748*	16.51209*	16.50042	19.22802	17.14296
3	NA	312.5222	19.93375*	20.18171*	19.99216*

اختبار التكامل المشترك

تم استخدام اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك نظراً لاختلاف درجة سكون متغيرات الدراسة لاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. وأشارت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) في الجدول رقم (8) إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، إذ إن قيمة F-statistics أكبر من القيم العليا للحدود الحرجة، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5% و 10%.

جدول 8: اختبار الحدود

Equation	F-Statistics	F – Critical at 5%		F – Critical at 10%		K=4
		Lower Bounds	Upper Bounds	Lower Bounds	Upper Bounds	The Decision
$FDI_t = f (Growth_t, INF_t, PS_t, WR_t)$	10.76892	2.56	3.49	2.20	3.09	Co-integration

تقدير نموذج الدراسة

تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag (ARDL)) المطور بواسطة (Peseran et al., 2000) والذي يتسم بعدد من المزايا وهي استخدامها في حالة العينات صغيرة الحجم، ويمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة ساكنة عند المستوى $I(0)$ أو ساكنة عند الفرق الأول $I(1)$ أو خليط بينهما، بالإضافة إلى أنه يُمكن تقدير النموذج القياسي في الأجل القصير والطويل معاً، وذلك من لبيان أثر عناصر البيئة الاستثمارية في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة 2000-2023. ويوضح الجدول رقم (9) نتائج تقدير نموذج الدراسة. ويُمكن كتابة نموذج الدراسة من خلال المعادلة الآتية:

$$FDI = -1.378 + 1.916 \text{ Growth} - 0.253 \text{ INF} - 5.742 \text{ PS} + 0.158 \text{ WR}$$

جدول 9: تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة ARDL

	Variables	Coefficient	Std.Error	t-statistics	Prob.
Short-run	D(FDI(-1))	0.649386	0.096345	6.740206	0.0000
	D(GROWTH)	0.560534	0.177094	3.165186	0.0075
	D(GROWTH(-1))	-0.842966	0.236122	-3.570038	0.0034
	CointEq(-1)*	-1.357996	0.143573	-9.458587	0.0000
Long-run	GROWTH	1.916363	0.156654	12.23307	0.0000
	INF	-0.253432	0.097268	-2.605504	0.0218
	PS	-5.741629	1.698397	-3.380616	0.0049
	WR	0.157955	0.065381	2.415899	0.0311
	Intercept	-1.377504	1.260302	-1.092995	0.2942
R-squared		0.949451	Mean dependent var		6.679878
Adjusted R-squared		0.918345	S.D. dependent var		5.588319
S.E. of regression		1.596885	Akaike info criterion		4.066076
Sum squared resid		33.15055	Schwarz criterion		4.512411
Log likelihood		-35.72683	Hannan-Quinn criter.		4.171219
F-statistic		30.52228	Durbin-Watson stat		2.105591
Prob. (F-statistic)		0.000000			

أظهرت النتائج بأن قيمة معامل التحديد (94.95%)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تُفسر حوالي (94.95%) من التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. كما تُشير قيمة إحصائية F-statistics (0.0000) إلى جودة ومعنوية النموذج المقدر.

أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للنمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن عند مستوى دلالة 5%، إذ إن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1.916%) مع ثبات العوامل الأخرى.

كما أشارت النتائج إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن عند مستوى دلالة 5%، إذ إن زيادة معدل التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.253%) مع ثبات العوامل الأخرى.

وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي ومعنوي للاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن عند مستوى دلالة 5%، إذ إن ارتفاع الاستقرار السياسي بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (5.742%) مع ثبات العوامل الأخرى.

كما أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ومعنوي لحالات العاملين على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن عند مستوى دلالة 5%، إذ إن ارتفاع حالات العاملين بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.158%) مع ثبات العوامل الأخرى.

كما أشارت النتائج في الجدول رقم (9) إلى أن إشارة معامل تصحيح الخطأ CointEq (1-) سالبة في نموذج الدراسة وبلغت (-1.357996) عند مستوى دلالة (0.0000)، وهي أقل من (-1)، مما يشير إلى أن التوازن في المدى القصير لا يقترب من التوازن في المدى الطويل.

اختبار الارتباط الذاتي لحد الخطأ (Serial Correlation)

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ (Serial Correlation)، تم استخدام اختبار Serial Correlation LM Test، إذ يقوم الاختبار باختبار الفرضية الصفرية التي تنص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء. وأشارت النتائج في الجدول رقم (10) إلى خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ حيث أن احتمالية F-statistics أكبر من 5%، حيث أن قيمة إحصاءة F بلغت (1.2238) عند احتمالية (0.3312)، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

جدول 10: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.223878	Prob. F(2,11)	0.3312
Obs*R-squared	4.004433	Prob. Chi-Square(2)	0.1350

اختبار ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity Test)

وللتأكد من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity Test)، تم استخدام اختبار Heteroskedasticity Test Breusch – Pagan – Godfrey، إذ ينص الاختبار على اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم ثبات تباين حد الخطأ. وأشارت النتائج في الجدول رقم (11) إلى خلو نموذج الدراسة من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ حيث أن احتمالية F-statistics أكبر من 5%، حيث أن قيمة إحصاءة F بلغت

(0.468482) عند احتمالية (0.8574)، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ.

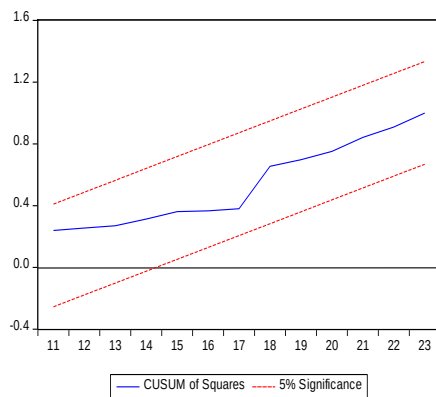
جدول 11: اختبار مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.468482	Prob. F(8,13)	0.8574
Obs*R-squared	4.923188	Prob. Chi-Square(8)	0.7658

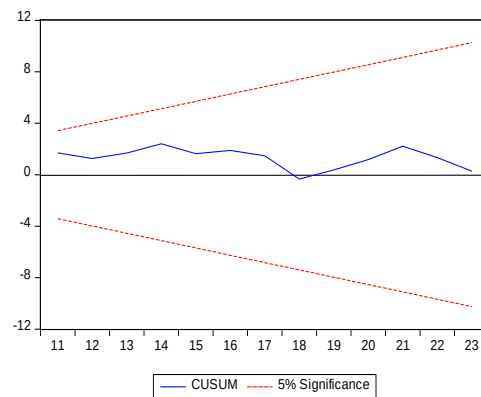
اختبار كوزوم للاستقرارية

تم استخدام اختبائي CUSUM & CUSUM of Squares Stability Test للتأكد من أن قيمة حد الخطأ تقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، والشكل رقم (1) و(2) يبين نتائج الاختبارين. إذ أظهرت النتائج بأن قيمة حد الخطأ تقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي لا داعي لتقسيم الفترة الزمنية إلى فترات زمنية أقصر.

الشكل 2: CUSUM of Squares Test



الشكل 1: CUSUM Test



خامساً: النتائج والتوصيات

النتائج:

(1) أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للنمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن عند مستوى دلالة 5%، إذ إن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1.916%) مع ثبات العوامل الأخرى، وتوافقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Njuguna & Nraelozie, 2022) ودراسة (Nubong & Beri, 2022)، وذلك يتوافق مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة بوجود أثر إيجابي للنمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن حجم السوق ومعدلات النمو من المحددات المهمة

- التي تؤثر على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى زيادة التدفقات الاستثمارية ومن المعايير المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي النمو الاقتصادي.
- (2) كما أشارت النتائج إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن عند مستوى دلالة 5%، إذ إن زيادة معدل التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.253%) مع ثبات العوامل الأخرى، وتوافقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Njuguna & Nraelozie, 2022)، وذلك يتوافق مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة بوجود أثر سلبي لمعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن معدلات التضخم المرتفعة تدل على ارتفاع سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى عدم توجه المستثمرين إلى الاستثمار، وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- (3) وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي ومعنوي للاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن عند مستوى دلالة 5%، إذ إن ارتفاع الاستقرار السياسي بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (5.742%) مع ثبات العوامل الأخرى، وذلك يتعارض مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة بوجود أثر إيجابي للاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يقوم المستثمر بدراسة مدى الاستقرار السياسي وطبيعة التغيرات السياسية التي من المحتمل حدوثها في المستقبل، والظروف الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأحداث السياسية في المنطقة قبل البدء بالاستثمار، إذ يجب أن تتمتع الدولة بالاستقرار السياسي لتعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد يعود الأثر السلبي للاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن إلى أنه مصحوب بسياسات اقتصادية غير جاذبة للاستثمار أو عدم وجود إصلاحات اقتصادية، فقد يكون هناك استقرار سياسي في الأردن، ولكن بسبب السياسات الاقتصادية أو التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي غير الجاذبة مثل (ارتفاع الضرائب، أو القيود على تحويل الأرباح، أو البيروقراطية المعقدة، أو عدم وجود تحسينات في البنية التحتية أو الخدمات اللوجستية)، فإن ذلك يؤدي إلى هروب المستثمرين الأجانب حتى في ظل الاستقرار السياسي.
- (4) كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لحوالات العاملين على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن عند مستوى دلالة 5%، إذ إن ارتفاع حوالات العاملين بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.158%) مع ثبات العوامل الأخرى، وذلك يتوافق مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة بوجود أثر إيجابي لحوالات العاملين على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال قيام العاملين في الخارج بتحويل الأموال إلى دولتهم الأم على شكل عملات أجنبية، وتوظيف الحوالات بين الاستثمار الإنتاجي والعقاري، والإستهلاك، والادخار.

التوصيات:

- (1) وضع إستراتيجيات من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي بدورها تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال توسيع المشاريع الإنمائية والرأسمالية التي توفر فرص عمل للأردنيين، وضرورة العمل الجاد من أجل تطوير البنية التحتية في الأردن كونها تُشكل الدعامات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

- (2) العمل على تحسين السياسة النقدية من خلال التحكم في معدلات التضخم لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوحيد جهود الجهات المعنية بالاستثمار من أجل تبسيط الإجراءات على المستثمرين المحليين والأجانب، والحد من التكاليف المرتفعة.
- (3) قيام الحكومة الأردنية بالمساهمة في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي من خلال إيجاد روح التسامح بين المواطنين، وجعل مصلحة الوطن هي العليا، والعمل على تفعيل وتحديث الأجهزة الرقابية.
- (4) توجيه العاملين في الخارج على ضخ مدخراتهم في وطنهم الأم من أجل دعم النمو الاقتصادي أو توجيه تحويلاتهم إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية داخل الدولة الأم.

قائمة المصادر والمراجع:

- الأسرج، حسين. (2006). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع والطموحات. مجلة شؤون اجتماعية، 23 (93)، 141-155.
- البسام، خالد. (2011). تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (1980-2007). مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد والإدارة، (1) 25، 3-51.
- التميمي، سامي. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2 (9)، 195-218.
- جمعة، خديجة. (2008). الكلف والمنافع الاجتماعية المتحققة من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود مناطق التجارة الحرة (دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي). مجلة الإدارة والاقتصاد، (72)، 1-35.
- جمعة، همام وعمار، لمزاودة. (2017). أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة قياسية-. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 1 (34)، 403-427.
- خضر، حسان. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا. مجلة جسر التنمية، 4 (33)، 1-29.
- داودي، محمد. (2013). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : دراسة قياسية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 13 (2)، 2-25.
- الراوي، أحمد. (2010). دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003. الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد - العراق.

- رجال، السعدي وجباري، شوقي. (2014). تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الانقلاص الاقتصادي في الجزائر. *مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، (14)، 66-92.
- السامرائي، دريد. (2006). *الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية*. الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان.
- شحاته، وفاء والحلالمه، ابراهيم. (2022). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2017). *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، 44 (1)، 430-460.
- شلغوم، عميروش. (2013). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011). *مجلة المستقبل العربي*، 35 (10)، 65-82.
- عبد، محمد. (2005). *الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي*. الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- العبيدي، فاضل. (2012). *البيئة الاستثمارية*. الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- العموري، احمد وشويح، محمد. (2011). *البيئة الاستثمارية في العراق (عقد استثمار مطار النجف الأشرف الدولي أنموذجاً)*. *مجلة رسالة الحقوق*، 3 (1)، 114-127.
- غريب، بولرباح. (2012). العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر. *مجلة الباحث*، 10 (10)، 99-110.
- القشي، ظاهر. (2009). أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. *المجلة العربية للإدارة*، 29 (2)، 165-192.
- مبروك، نزيه. (2007). *الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية*. الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية - مصر.
- محمد، اميرة. (2005). *محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية : دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية - مصر)*. الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية - مصر.
- معلقة، حالوب ونظمي، داليا. (2013). *البيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع الأعمال في العراق*. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 19 (74)، 252-272.

- مندور، عصام. (2010). *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية*. الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية - مصر.

- Akame, A.; Ekwelle, M.; & Njei, G. (2016). The Impact of Business Climate on Foreign Direct Investment in the CEMAC Region. ***Journal of Economics and Sustainable Development***, 7 (22), 66-74.
- Njuguna, A.; & Nnaelozie, E. (2022). Investment Climate and Foreign Direct Investment in Africa: The Role of Ease of Doing Business. ***Journal of African Trade***, 9, 23-46.
- Nubong, G. & Beri, P. (2022). The Impact of the Investment Climate on Foreign Direct Investment in Africa. ***Review of Economics and Finance***, 14 (2), 1-24.